

ظاهرة عمل الأطفال بين التسرب المدرسي و التشجيع الأسري

ملخص

لعل من أهم الظواهر الاجتماعية التي تهدد الطفولة عبر العالم و التي لما تستطع مختلف الجهود التصدي لها هي ظاهرة عمل الأطفال التي تتجسد فيها أبشع صور الاستغلال، حيث يتم انتزاع الطفل من حضن الأسرة و يزج به في عالم الشغل و هو في سن صغيرة جدا لا يعرف شيئا عن الحياة و لا عن المخاطر التي تترتب به، و بالرغم من الجهود المضنية التي تبذلها المنظمات العالمية و المحلية التي أخذت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن هذه الشريحة و حمايتها فإنها لما تستطع درء الأسوأ الذي لا يزال يترتب بالأطفال و يهدد الثروة البشرية للأمم و يرهن مستقبلها.

د. سوامية فريدة
قسم علم النفس و علوم التربية
جامعة منتوري قسنطينة
الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول التي أصبحت

تعاني من ظاهرة عمل الأطفال بعد أن عرفت تراجعا ملحوظا عقب الاستقلال نتيجة للسياسة التعليمية التي انتهجتها الدولة الفتية، و لكن بعد الهزات الاقتصادية العنيفة التي عرفها المجتمع في الثمانينيات و التسعينيات و ما انجر عنها من خلل مس كل القطاعات، ما فتئنا نلحظ الكثير من الظواهر الاجتماعية التي بدت قبلها بعيدة عن مجتمعنا أو على الأقل أبدى المجتمع نوعا من الحصانة ضدها.

وأكثر الظواهر وضوحا وسرعة في الانتشار ظاهرة عمل الأطفال و استغلالهم، حيث أن الطفل أصبح يقرع أبواب عالم الشغل في سن مبكرة جدا، و تسجل الإحصائيات غير الرسمية ما يقارب مليون طفل يمارسون أنشطة اقتصادية مختلفة بالجزائر. إن نسبة كبيرة من الأطفال العاملين تركوا مقاعد الدراسة والأقلية منهم لما يفعلوا بعد، فالمدرسة لم تعد قادرة على جلب انتباههم و لم تعد الأسر قادرة على تعزيز الصورة الإيجابية للمدرسة في تصورات

Résumé

Le travail des enfants est une forme particulière d'exploitation, largement combattue par les organisations internationales. Après un net recul au lendemain de l'indépendance, due aux politiques de scolarisation du pays, ce phénomène est actuellement en pleine expansion en Algérie, suite aux bouleversements économiques graves qu'a connu le pays ces dernières décennies

أبنائهم، صورة شوهها ضعف المدرسة و عجزها و شوهتها الظروف الاقتصادية التي غيرت من وجه المجتمع برمته.

I- إشكالية الدراسة:

إن الدارس لظاهرة عمل الأطفال يجد نفسه أمام ظاهرة شديدة التعقيد، تتشابك العوامل التي تفرزها و تتداخل إلى درجة يصبح الفصل بينها و تمييزها من الأمور الصعبة و ربما مجرد المحاولة قد توقع في الكثير من اللبس، لذا فهي من الظواهر التي إن درست تأخذ في سياق اجتماعي و نفسي عام لأنها تأخذ الطابع الاجتماعي للمجتمع الذي تتواجد به و كيفية انعكاسه على تفكير الأفراد و تصوراتهم، و يرصد لها الباحثون الكثير من العوامل قد يتأخر أو يتقدم أحدها عن الآخر حسب طبيعة المجتمع و الظروف التي يجتازها.

و قد استرعت الظاهرة اهتمامنا بدرجة كبيرة، و أثارت الكثير من التساؤلات بخلدنا، تمحورت في مجملها حول المدرسة و عمل الطفل، لأنه ومن المفروض و كما تنص عليها قوانين الدولة الجزائرية فيما يخص إجبارية التعليم -التي تنص على كون التعليم إجباري قبل 16 سنة-، كان من المفروض على معظم الأطفال الذين يعملون أن يكونوا في المدارس لا في الشوارع؟ ماذا حدث فجعل الأطفال يبدون تفضيلا للعمل في سن مبكرة بدل من الدراسة و التعلم؟ لماذا لم تصبح المدرسة قادرة على استقطاب الأعداد الهائلة من الأطفال التي تدخل سوق العمل سنويا في سن مبكرة؟ هل تساهم الأسرة في تسرب الطفل و تفضيله للعمل ؟

II- مفهوم عمل الأطفال:

قبل أي محاولة لدراسة ظاهرة عمل الأطفال في أي بلد و يجب حصر مفهوم عمل الأطفال ، لأن الأطفال في أي مجتمع و منذ القدم يقومون بأنشطة مختلفة و أي هذه الأنشطة تدخل تحت هذا المفهوم و تصبح محظورة و مدعاة للدراسة و التحليل؟ لعل مفهوم عمل الأطفال من المفاهيم التي يصعب تحديدها، و ذلك نظرا لتأثره بالعديد من العوامل، على رأسها علاقته الوطيدة بالطبيعة البشرية و تأثيره بكل ما يتصل بهذه الطبيعة من تقدم على المستوى الاقتصادي أو تأخر، و بطبيعة المجتمعات البشرية في مختلف أنحاء المعمورة. ومنه يُصبح أي مفهوم مهما حاول أن يكون جامعا ملما، ناقصا، مفتقرا لجانب من الجوانب .

لقد بدأت التعاريف عامة عائمة ثم أخذت في الانحصار والدقة شيئا فشيئا، ففي البداية اعتبر عمل الأطفال كل " نشاط اقتصادي مأجور يقوم به الطفل خارج المؤسسة العائلية". نلاحظ أن هذا التعريف قد وضع شرطين أساسيين و يجب توفرهما في النشاط الذي يقوم به الطفل ليستطيع أن يشمل القانون التشريعي: ينص الشرط الأول على أن يكون النشاط خارج المؤسسة العائلية و لصالح الآخرين بمعنى إقصاء كل نشاط يؤديه الطفل داخل العائلة مهما كان نوعه و طبيعته و الشرط الثاني تلقي الأجر على العمل الذي يقوم به أي أن يقدم له مالا في المقابل.

إن إعطاء خاصيتي العمل خارج العائلة و الأجر عليه لعمل الأطفال يعتبر إجحافا كبيرا في حق الطفولة، فإذا كان الهدف من تحديد المفهوم حماية الأطفال فإن هذا التعريف يقصي الكثير من الأطفال الذين يقومون بأعمال شاقة يعجز حتى الراشدون عن القيام بها دون أن يأجرونها عليها و قد يقومون بها داخل الإطار العائلي. و لشدة تقصير هذا التعريف و محدوديته لاقى الكثير من الجدل الذي وصل إلى حد الرفض و ارتفعت في المقابل أصوات فتحت الباب على مصرعيه في قضية تعريف عمل الأطفال إلى درجة المبالغة و المغالاة يقول Schlemmer (1996) أن هناك من ذهب إلى اعتبار كل الأنشطة التي يقوم بها الطفل لمساعدة الغير تدخل ضمن عمل الأطفال و حتى الأعمال المدرسية المرهقة يجب منعها، و هي وجهة نظر خيالية لا تنقيد بالواقع و لا يمكن قبولها و تصعب من تنظيم الظاهرة: " إن اعتبار كل نشاط اقتصادي يقوم به الطفل غير مقبول من الناحية التشريعية يعني الكثير من الغموض و يؤدي إلى تعميم الظاهرة و يجعل من القضاء عليها أمرا صعبا" (Unicef, 1997, p.25) لأنه من غير المعقول أن لا يمارس الطفل أي نشاط لأن الكثير من الأعمال التي توكل إليه تعلمه الكثير من القيم كتحمل المسؤولية و روح المشاركة و الاهتمام بالجماعة و تزويد من اعتداده بنفسه و تشعره بالفعالية و هي من الأمور الضرورية لبناء الهوية من خلال تعزيز الشعور بالانتماء.

لم يكن المشرع في حاجة لا إلى النظرة الضيقة التي قد تكون وبالاً على الأطفال فتزويد من استغلالهم باسم القانون و لا إلى النظرة المبالغة التي تجعل من القانون المستمد من التعريف غير عملي فيضرب به عرض الحائط و لا يطبقه أحد. بين هذه النظرة و تلك حاول الكثير من الباحثين إمساك العصا من الوسط من خلال وضع تعريف يطبق على الدولة المتقدمة كما يطبق على الدولة الفقيرة أي يمكن تكييفه مع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لكل بلد، من أجل ذلك و جب وضعه وفقا لمعايير و مقاييس معينة تحترم سن الطفل و قدراته العقلية و الجسدية و تحترم أيضا طبيعة العمل الذي يقوم به الطفل و الظروف الاقتصادية للدولة التي يعيش فيها و منه على كل دولة أن تضع قوانين خاصة بها تهدف إلى حماية الطفل من الاستغلال و تراعي الجوانب الاقتصادية و الثقافية لها.

III الجزائر و المصادقة على القوانين المنظمة لعمل الأطفال:

و تظم مختلف القوانين الدولية التي وضعت من أجل تنظيم ظاهرة عمل الأطفال و القضاء عليها و قد صادقت عليها الجزائر كلها. و في ما يلي عرض لمختلف القوانين المصادق عليها و التي تخص عمل الطفل حسب المنظمة العالمية للعمل(OIT,2002) :

- المصادقة على الاتفاقية العالمية رقم 06 لسنة 1919 حول العمل الليلي للأطفال بتاريخ 19-10-1962
- المصادقة على الاتفاقية العالمية رقم 29 حول العمل تحت الإجازة لسنة 1930 بتاريخ 19-10-1962

- المصادقة على الاتفاقية العالمية رقم 105 للقضاء على العمل الإجباري لسنة 1957 بتاريخ 19-10-1962
- المصادقة على الاتفاقية العالمية رقم 138 لسنة 1973 حول السن الأدنى للعمل بتاريخ 30-04-1984 و حددت هذه السن في الجزائر بـ16 سنة و التي توافق سن نهاية إجبارية التعليم. و تنص المادة رقم 15 من القانون رقم 90-11 المؤرخ بتاريخ 21-04-1990 و الخاص بالعلاقات داخل العمل على تحدد " السن الدنيا للقبول في العمل و التي يجب أن لا تقل عن سن نهاية إجبارية التعليم، إلا في إطار عقود التعلم المبنيّة وفقا لما ينص عليه القوانين" ولا يتم توظيف القاصر إلا بوجود تصريح من طرف الوكيل، و أن لا يتم تشغيله في الأعمال الخطيرة، الملوثة و التي تؤثر على أخلاقه و نموه.
- المصادقة على الاتفاقية العالمية رقم 182 حول القضاء على الأشكال الخطيرة من عمل الأطفال لسنة 1999 بتاريخ 09-02-2001 .
- باعتبار أن الجزائر كانت من الدول التي سارعت إلى المصادقة على القوانين الدولية التي تتضمن ظاهرة عمل الأطفال، و تبنت قوانين خاصة تحمي الطفل من مختلف أشكال الاستغلال، فإن الظاهرة بعد هذا لا تصبح وليدة الفراغ القانوني و إنما لتطبيق القانون و لعوامل خاصة بالمجتمع.

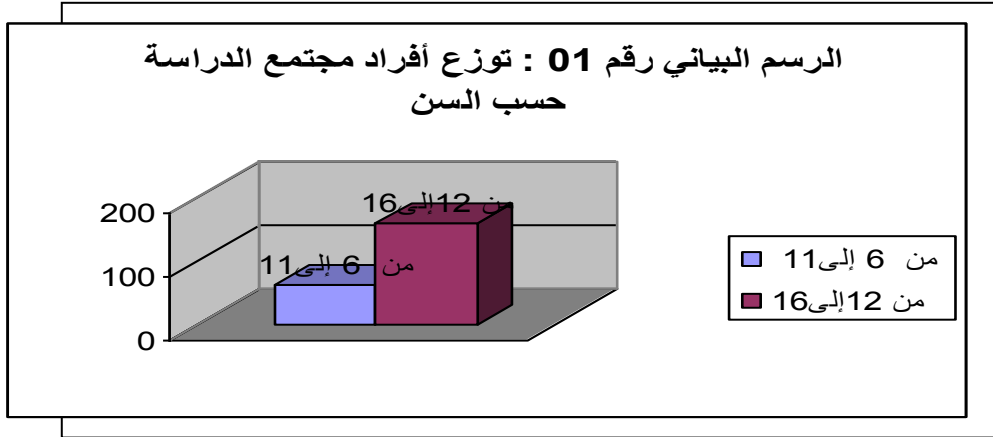
IV-منهجية الدراسة:

- لقد كان الهدف من وراء هذه الدراسة معرفة كيفية مساهمة العوامل التربوية المدرسية و الأسرية في خروج الطفل للعمل في سن مبكرة و تركه للدراسة، من أجل ذلك أجرينا بحثا ميدانيا بمدينة قسنطينة على عينة من الأطفال العاملين الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة -سن نهاية إجبارية التعليم-.
- و قد جاءت الدراسة في شقين:
- الشق الكمي اعتمدنا فيه على استمارة طبقت على مجتمع بحث قدر بـ 222 طفل يقومون بأنشطة اقتصادية مختلفة، و بعد تفريغ البيانات قمنا بحساب التكرارات و النسب المئوية و حساب ك² من أجل إثبات وجود علاقة بين متغيرات الدراسة.
- الشق الكيفي: اعتمدنا فيه على المقابلات النصف الموجهة مع 10 أطفال من أجل التعمق في بعض النتائج التي حصلنا عليها من الدراسة الكمية من خلال تقنية تحليل المحتوى .

V-عرض أهم النتائج:

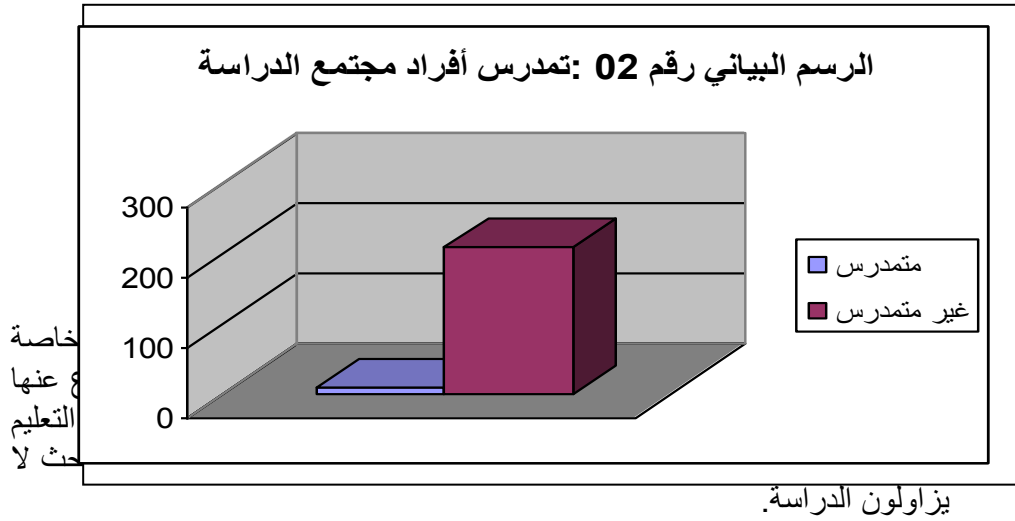
- سنحاول عرض أهم النتائج التي حصلنا عليها من الدراسة الكمية ثم من الدراسة الكيفية التي كانت محاولة للتعمق في نتائج الدراسة الكمية.
- 1-نتائج الدراسة الكمية:
- من أهم النتائج التي حصلنا عليها من الدراسة الكمية الخصائص المدرسية لأفراد مجتمع الدراسة، بمعنى تدرّسهم، مستواهم الدراسي وكذلك الخصائص

التعليمية لأسرهم أي المستوى التعليمي للوالدين.
1.1-سن أفراد مجتمع الدراسة:

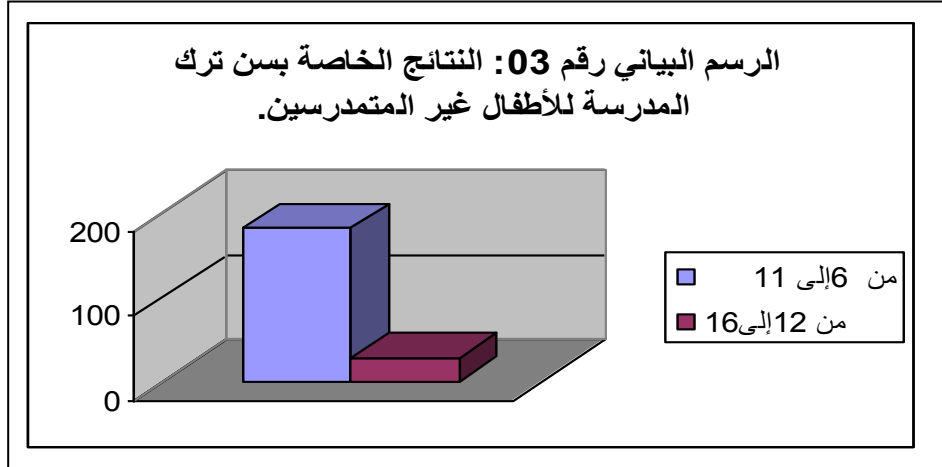


تظهر النتائج المقدمة في الرسم البياني رقم 01 من خلال التكرارات أن الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 11 سنة يمثلون نسبة 28.4% من إجمالي الأطفال الذين شملتهم عينة الدراسة في حين سجلت فئة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 12 إلى 16 سنة نسبة قدرت بـ 71.6%.

2.1-تمدرس أفراد مجتمع الدراسة:

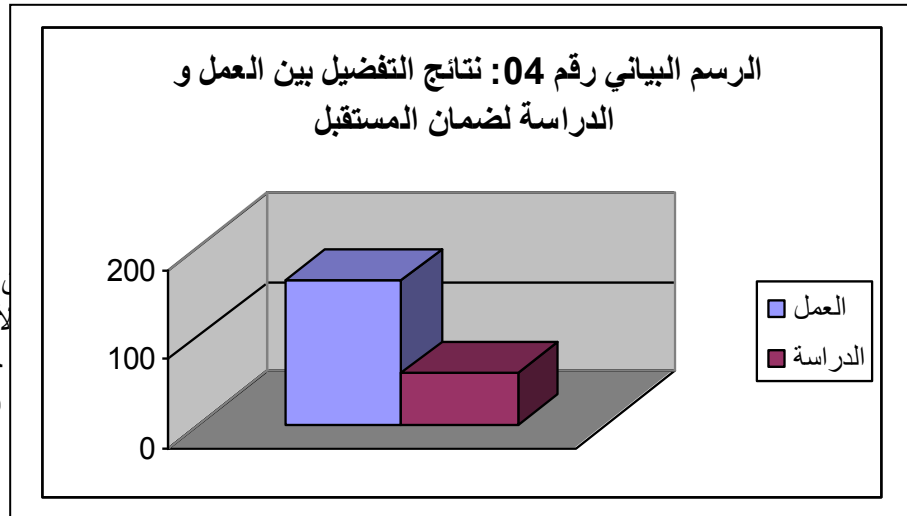


3.1- سن ترك المدرسة لأفراد مجتمع الدراسة:

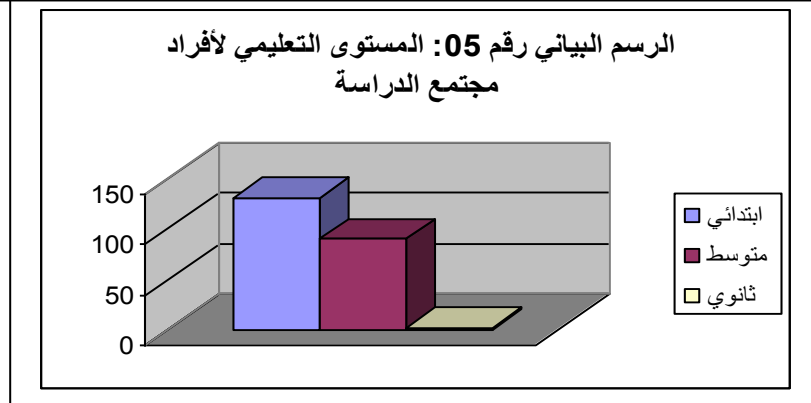


يبين الرسم البياني رقم 03 السن التي ترك فيها أفراد مجتمع الدراسة الذين تركوا المدرسة الدراسة، و لقد أظهرت النتائج المعروضة فيه أن نسبة كبيرة جدا من أطفال البحث قد تركوا المدرسة في سن تنحصر ما بين 6-11 سنة و قد قدرت هذه النسبة بـ 86.3% ، و تترافق هذه السن مع الطورين الدراسيين الأول و الثاني أساسين، في حين سجلت الفئة الثانية المحددة ما بين 12-16 سنة نسبة 13.7% و هي التي تتصادف مع الطور الثالث أساسي.

4.1- عرض نتائج التفضيل بين العمل و الدراسة لضمان المستقبل:

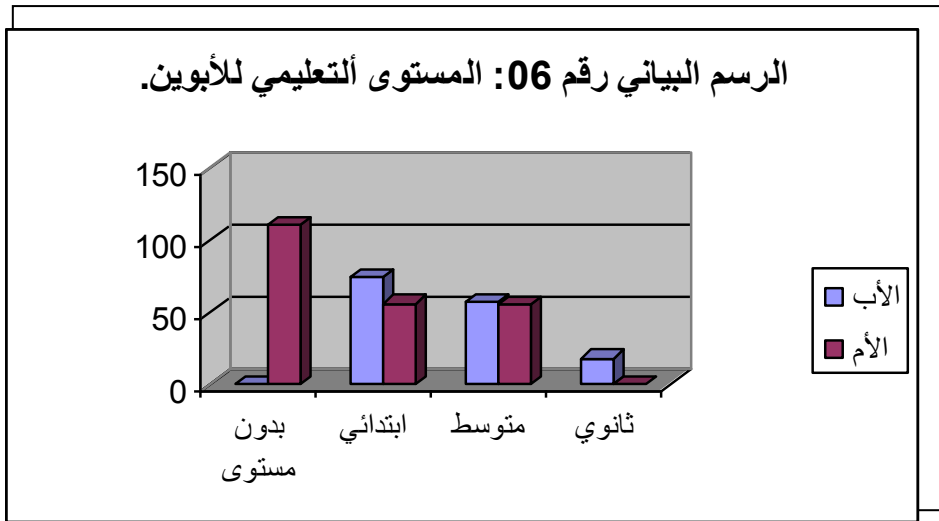


شملتهم
الأطفال و
جدا، في
وهي و



يقدم الرسم البياني رقم 05 وصفا لأفراد مجتمع الدراسة من حيث المستوى التعليمي، و قد دلت النتائج على التوزيعات التالية:
حصل المستوى الابتدائي و الذي يضم الطورين الأساسيين الأول و الثاني على أعلى نسبة قدرت بـ 58.6% أي أن أكثر من نصف أفراد العينة لا يتعدى مستواهم الدراسي المستوى الابتدائي، و يأتي المستوى المتوسط في المرتبة الثانية بنسبة 40.5% في حين حصل المستوى الثانوي على نسبة ضئيلة جدا لا تكاد تذكر قدرت بـ 0.9%، إن النتائج تدل على أن المستوى التعليمي لأفراد العينة ينحصر بين المستوى الابتدائي و المستوى المتوسط أو الأطوار الأساسية الثلاث.

6.1- عرض نتائج المستوى التعليمي للوالدين:



إن الرسم البياني رقم 06 يعرض النتائج التي حصلنا عليها و التي تخص المستوى التعليمي لآباء و أمهات أطفال مجتمع الدراسة، و مجرد القراءة البسيطة تعطي انطباعا أوليا حول المستوى التعليمي للآبوين الذي لا يفوق في الحالتين المستوى المتوسط.

نلاحظ ارتفاع نسبة الأمية بين الآباء بنسبة 32.9%، لتضاعف لدى الأمهات و تصل إلى 50.0% أي أنها أكثر من النصف، و سجل المستوى الابتدائي نسبة مرتفعة أيضا و هو مستوى دون الوسط و قد يقترب من المستوى الأول بنسب 33.3% للآباء و 25.2% للأمهات. و لقد أخذت هذه النسب في التضاؤل و التراجع مع المستوى المتوسط لتصل إلى 25.7% للآباء و نسبة 27.8% فقط للأمهات، و تستمر هذه النسب في التراجع مع المستوى الثانوي لتسجل أدنى قيمة تقدر ب 08.1% للآباء في حين غابت كلية عند الأمهات.

و لقد دل حساب كا² التي قدرت ب 33.22 وجود علاقة بين المستوى التعليمي للوالدين و خروج الطفل للعمل و ظهر أن الآباء الأميين أو الذين يتميز مستواهم التعليمي بالانخفاض يخرج أبناؤهم للعمل في سن مبكرة جدا.

2-نتائج الدراسة الكيفية:

لقد مكنا تحليل محتوى المقابلات التي أجريت مع الأطفال و بعد حساب كا² من التوصل إلى النتائج التالية:

- يظهر الطفل العامل موقفا سلبيا من الدراسة و موقفا إيجابيا من العمل و قدرت قيمة كا² المحسوبة 4.71 و هي أكبر من كا² الجدولية عند مستوى الدلالة 05 و درجة الحرية 01 .
- يتأثر موقف الطفل السلبي من الدراسة و الإيجابي من العمل بالعديد من العوامل منها:

- فقدان المدرسة لمصداقيتها من حيث تحضيرها للمستقبل و توفيرها لمهنة في المستقبل.
- الموقف السلبي للأمهات من الدراسة و موقفهم الإيجابي من العمل و الذي بدأ أنه يتأثر بدوره بمستواهن التعليمي المنخفض و قد قدرت قيمة كا² المحسوبة 7.25 وهي أكبر من كا² الجدولية عند مستوى الدلالة 05 ودرجة الحرية 01.
- كما بدأ تأثر موقف الآباء السلبي من الدراسة و موقفهم الإيجابي تجاه العمل بمهنتهم لصالح أصحاب المهن الحرة حيث قدرت قيمة كا² المحسوبة 9.55 وهي أكبر من كا² الجدولية عند مستوى الدلالة 05 ودرجة الحرية 01.

VI-مناقشة و تحليل النتائج:

إن النتائج التي حصلنا عليها من الدراسة الكمية و الكيفية مكنتنا من الوقوف على بعض العوامل التي بدت قوية في مساهمتها في دفع الطفل للعمل و لعل أهم نتيجة توصلنا إليها أن العمل ظهر كبديل عن المدرسة ومعوضا لها، إذ ظهر أن عامل التنافس بين المدرسة و العمل من خلال مواقف الأطفال منهما، و بدأ أن العمل قد حل محل الدراسة- أو إن صح التعبير أصبح مدرسة أخرى- موازية للمدرسة النظامية بل حتى منافسا لها باعتبار أنه أصبح يستقطب أعدادا كبيرة من الأطفال.

و تساهم العديد من العوامل في تراجع دور المدرسة لصالح العمل وتفاقم ظاهرة التسرب المدرسي، و هي عوامل متعلقة بالمدرسة في حد ذاتها و تشجيع الأسرة لعمل الطفل:

1 التسرب المدرسي:

معظم أفراد مجتمع الدراسة إن لم نقل كلهم، تركوا المدرسة في سن مبكرة جدا، بسبب انقطاعهم الطوعي أو الطرد، حيث لم يتجاوز المستوى الدراسي في أحسن الحالات الطور الثاني من التعليم الأساسي، مفضلين بذلك العمل منذ الصغر على مواصلة الدراسة و يؤكد راجي أسعد على وجود الارتباط القوي بين العمل و ترك الدراسة في سن مبكرة (Ragui, 2001).

و يبدو أن هؤلاء الأطفال قد استدخلوا صورة "مشوهة" عن المدرسة و عن المستقبل الذي تؤول بهم إليه، و في الواقع أن هذه الصورة "المشوهة" تعكسها حقيقة المدرسة و ما آلت إليه، فالطفل باحتكاكه المستمر بمختلف النماذج الاجتماعية المتوفرة في وسطه يبني تصورا خاصا عن المستقبل و الاستقرار في الحياة يكون أساسيا و أوليا في اختياراته، التي تبقى خاضعة لما تمليه المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و الأسرية، و تبقى المدرسة في ظل هذه المعطيات بعيدة كل البعد عن استثمار الطفل، لأنها بحسب ما يستقيه من ملاحظات يومية لا تستطيع بأي شكل من الأشكال إشباع حاجاته الأولية و الثانوية، لأن الدلائل الواقعية تشير إلى أن البطالة أصبحت تنهش الكثير من الفئات الاجتماعية و تمثل الفئة المتعلمة و المتخرجة من الجامعة أكبر النسب

و يشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء (2005) إلى أن نسبة البطالة تزداد بارتفاع المستوى التعليمي حيث تصل إلى 19.3% بالنسبة لذوي الشهادات العليا في حين تسجل نسبة ضعيفة جدا في أوساط الأميين بحوالي 6.6%.

فبعد أن كانت المدرسة تعمل على تهيئة الأفراد للمستقبل و تضمن لهم مهنا " أرسنقراطية" أصبحت تضيف جحافل من المتعلمين و الحاملين للشهادات العليا إلى سوق البطالة سنويا، و بالتالي أخذت المدرسة تفقد وظيفتها الأساسية – الموجودة في أذهان الأفراد و تصوراتهم- و بدت أنها أصبحت بعيدة كل البعد عن الواقع الاجتماعي و إرهاباته، و لم تعد متماشية لا مع الحاضر و لا تستطيع التحضير للمستقبل، و قد ظهرت هذه التصورات جلية من خلال تفضيل أطفال مجتمع البحث للعمل على الدراسة، و من خلال نتائج الدراسة الكيفية بدا أن الأطفال اشتركوا في استعمال مصطلح "يسركل" لوصف الحالة التي آل إليها الكثير من المتعلمين من معارفهم أو إخوانهم، و يبدو أن هذا المصطلح مفعم بالكثير من الدلائل النفسية و الاجتماعية، فهو كلمة فرنسية معربة، تعني الدوران في حلقة، و التي تدل على الضياع و التيه، و بالتالي نقول أن المستقبل الذي تؤول إليه المدرسة يتسم بالغموض و يطبعه الضياع و التيه، بالإضافة إلى هذا المصطلح هناك مصطلحات أخرى و التي تصب في نفس المعنى مثل

" راهو يشومي" ، بل أكثر من ذلك ذهبوا إلى حد التعاطف معهم من خلال قولهم مثل "مسكين باباه يصرف عليه"، تعاطف قد يكون محاولة لتبرير سلوك ترك المدرسة، بل قد يتجاوزها من خلال مقارنة الأطفال أنفسهم بخريجي الجامعات و اعتبار أنفسهم أحسن حالا منهم، لأنهم اكتسبوا القدرة على تدبير الأمور و توفير موارد رزق توفر لهم الاستقلالية و تقيهم الحاجة.

و التعمق في الحالات مكننا من التوصل أن الأطفال لا يرفضون الدراسة و إنما يتخوفون من النتيجة التي يصلون إليها في النهاية، و قد ترجم ذلك الصراع و التناقض من موقفهم من الدراسة، فالأطفال يرفضون تقمص صورة الحامل للشهادة و عجزه عن توفير مصدر رزقه ، مع إقرارهم الصريح بكون العلم ضروري و مفيد في بناء الفرد و تهذيبه و تنويره لكنه يبقى غير كاف إذا ما اصطدم مع الرغبة الملحة في تحقيق الحاجات إلى كسب المال و توفيره.

2- التشجيع الأسري:

يبدو أن الأسرة تلعب دورا محددًا في عمل الطفل، انطلاقًا من خصائصها الثقافية و الاجتماعية وقد تمكنا من الوقوف على بعض هذه الخصائص التي تجعل من الأسرة مشجعة لعمل الطفل على حساب الدراسة:

- لقد توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها في جانبها الكمي إلى تأثير موقف الطفل في الاختيار بين المدرسة و العمل بالمستوى التعليمي للأب، و ظهر أن مستواها التعليمي يمكن أن يكون من المحددات الأساسية و المهمة التي تجعل الطفل يتخلى عن

المدرسة في سن مبكرة من أجل مباشرة العمل أو أن يباشر العمل في سن مبكرة ليتخلى عن المدرسة لاحقاً.

لم يتجاوز المستوى التعليمي للأمهات أطفال مجتمع البحث المستوى المتوسط في أحسن الحالات، و دلت المعالجة الإحصائية للنتائج أنه كلما انخفض المستوى التعليمي للأم كلما زاد احتمال تخلي الطفل بشكل مبكر عن الدراسة و مباشر العمل، و حاولنا من خلال الدراسة الكمية التعمق في هذه النتيجة أي معرفة موقف الأم من الدراسة و العمل لمعرفة كيف يمكن لهذا لعامل ن يتدخل لتغيير موقف الطفل.

لقد بدا من خلال المقابلات مع الأطفال و على العموم أن للأمهات موقفاً إيجابياً من العمل يفوق موقفهن الإيجابي من الدراسة، و ظهر تبايناً في هذا الموقف بين الأمهات الأميات أو ذوات مستوى تعليمي منخفض و بين الأمهات اللواتي وصلن إلى المرحلة المتوسطة من التعليم اللواتي أظهرن موقفاً إيجابياً مرتفعاً نحو المدرسة أكثر من الأخريات و لكن يبقى هذا الموقف أقل من الموقف الإيجابي نحو العمل و هذا الذي قد يفسر عدم تسرب أطفالهن من المدرسة في الطور الأول من الدراسة، إذ أن لاحظنا ان المستوى التعليمي لأبنائهن كان أعلى من المستوى التعليمي لأبناء الفئة الأولى.

و من خلال الدراسة الكمية تبين أن الأمهات الأميات لا يساعدن الطفل على استثمار جهوده في الدراسة من خلال عدم مساعدته في البيت أو على الأقل من خلال حثه على الدراسة و متابعة سير دروسه من خلال الحرص على عدم تغيبه و اهتمامه بالدراسة خارج أوقات المدرسة، إن اهتمامهن بالدراسة لم يكن بالحد الكافي الذي يحفز الطفل على المواصلة، و قد يكون لمستواهن التعليمي الأثر في ذلك ، فانخفاضه قد يكون عاملاً في عدم وعيهم و عدم قدرتهم على تقدير الأمور، من جهة و من جهة أخرى فهن أكثر ميلاً إلى تشجيع على العمل، لأن المدرسة ترتبط في أذهانهن بفكرة كونها " وسيلة إيجاد العمل"

(Zehraoui, 1999,P171) و هي الوظيفة الكلاسيكية التي كانت تضطلع بها المدرسة و لا يربن فيها وسيلة تهذيب و تثقيف، و يبدو أن المستوى التعليمي للأم يساهم في إحداث خلط في ذهنها و في ذهن ابنها بعد ذلك فيما يخص الوسائل و الأهداف، فهي تسعى لأن يكون ابنها عاملاً في المستقبل و قادراً على تدبير أموره المادية و يستطيع الاعتماد على نفسه، و هذا ما لا تستطيع أن تضمنه المدرسة بعد التغيرات الكبيرة و العميقة التي شهدتها المجتمع الجزائري، و قد أكد الأطفال أن أمهاتهن يقمن بدفعهم و تشجيعهم على العمل من أجل اكتساب القدرة على الاعتماد على النفس و ليصبحوا " رجالاً" فصفة الرجل بالنسبة لهن مرتبطة بمعيار القدرة على تدبير الأمور من خلال اكتساب مهارات لا تستطيع المدرسة تعليمها و هي مهارة " الشطارة و القفازة".

و في الواقع هي معايير تسللت إلى المجتمع الجزائري بعد الهزات العنيفة التي عرفها على مختلف الأصعدة و خاصة على الصعيد الاقتصادي و عملت على تغيير الذهنيات و حلول ثقافة جديدة أخذ النشء في تشربها فغيرت فكره و تغذى بها سلوكه و راح يتخذ منها منهجاً في حياته.

تري Denot (1993) أن الجماعة في بعض المجتمعات أو عند بعض الفئات الاجتماعية تأخذ معنى العيش والعمل والمشاركة مستجيبة بذلك إلى مختلف الظروف والمتغيرات التي تحدث فيها متحركة في أفكار الأفراد ومواقفهم.

فالتغيرات التي عرفها وما زال يعرفها المجتمع غيرت من معالمه و غيرت من أفكار الناس ولعل الفئات الأكثر تأثرا بهذا التغير الفئات التي لا تملك المؤهلات الكافية لا ستعاب ما يحدث فتعمل على تطوير آليات دفاعية اجتماعية بإمكانها التصدي لما يحدث وتساعد الفرد على التأقلم وخاصة على مواصلة العيش.

ويرى Manier (1999) أنه عندما تحدث بليلة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع تصبح المدرسة ورغم تدخلها في الجماعة غير قادرة على إيجاد مكانة قوية في الثقافة الجديدة التي يفرضها التغير، وترتبط حينها بمفهوم عدم الجدوى وعدم النفع في أذهان الكثير من الناس، لأنها وبكل بساطة لا تمكن الفرد من وسائل العيش وكسب الرزق وتجعل منه عاطلا في نهاية المطاف.

و هذا ما لمسناه في موقف أمهات أطفال مجتمع البحث الذي أصبح موقفا للأطفال أنفسهم، فقد فقدت المدرسة من بريقها عندما فقدت القدرة على تقديم مهنة للطفل في المستقبل، ربما هؤلاء الأمهات لا يرفضن المدرسة رفضا كلياً وإنما يرفضن النهاية التي يؤول إليها الطفل، وقد نتج عن ذلك سحب توظيف كمي من المدرسة وجهته نحو العمل لأنه أصبح الوسيلة الأنجح والأضمن للتحضير للمستقبل، فهل نحن أمام عودة قوية لأنظمة التنشئة الاجتماعية التقليدية؟

و يؤكد لحو (2002) في دراسة قام بها حول عوامل عمل الأطفال بالمغرب أن الموقف السلبي للأولياء من المدرسة عاملا أساسيا لتفسير عدم اهتمام الأطفال بالمدرسة، فالأولياء ينتظرون من المدرسة أن توفر العمل لأبنائهم وإن خالفت المدرسة هذا الانتظار صرف الأولياء عنها اهتمامهم، فهم يدركون أن لا جدوى من تعليم أبنائهم و صرف المزيد من الأموال ما داموا في النهاية سيصلون إلى البطالة ولا يستطيعون تحقيق الاستقرار الذي توفره الوظيفة.

إن الموقف السلبي للأمهات تجاه المدرسة و موقفهن الإيجابي تجاه العمل يعملان على إشراف تفكير الطفل و تكوين لديه استعدادا مبكرا لتبني نفس الموقف و هذا ما أثبتته دراسة تحليلية للاقتصاد التايلندي بين سنة

1985-1992 (Tzannatos,1998) أن المستوى التعليمي للأولياء و خاصة الأم يؤثر على تشغيل أبنائهم، و توصلت إلى إقرار وجود علاقة ارتباطية قوية بين العاملين و تم تفسير ذلك بنقل المعارف و التجارب الذي يحدث بين الأجيال، فالطفل في العادة يستمد موقفه السلبي إزاء الدراسة و تفضيله للعمل من خلال نظرة والديه التي تصل إليه من خلال الممارسة التربوية الوالدية اليومية، و من خلال التناول اليومي للدراسة و العمل في خطاب الوالدين، و من خلال ميلهم إلى تعزيز النماذج الأكثر بريقا في المجتمع.

و نظرا للضعف المستوى التعليمي للأمهات فهن يقسن مستوى النجاح

الاجتماعي بما يجنيه الإنسان من أرباح مادية، و هي النماذج الاجتماعية الأكثر شيوعا و خاصة بعد تحول المجتمع الجزائري إلى مجتمع استهلاكي تقاس فيه قيمة الأفراد بما يستهلكونه: فامتلاك السيارة و البيت و مختلف وسائل الرفاهة هي المعايير الاجتماعية للنجاح و التي لا تستطيع الدراسة في غالبية الأحوال توفيرها، لقد أصبح التنافس على المكانة الاجتماعية الشغل الشاغل لغالبية الأفراد أو كما ذهب إلى قوله بوتقوش(2004) ، و الطفل الذي ينشأ في جو أسري و اجتماعي يشجع الكسب المادي على الكسب المعرفي يكون أكثر ميلا لتبجيل العمل على الدراسة. و لقد مكنتنا الدراسة الكيفية من الوقوف على بعض هذه الجوانب و التي استطاعت أن تبيّن تعزيز الأمهات لفكرة العمل منذ الصغر في أذهان أطفالهن فصفة الرجولة بالنسبة لهن قد ارتبطت بمفهوم " القفازة و الشطارة" و المقدرّة على تدبر الأمور و الحصول على المال بمختلف الطرق. و هن بذلك يعملن على تنمية قدرات الطفل و لكن ليس في اتجاه الكسب المعرفي و إنما في اتجاه الكسب المادي.

-لقد مكنتنا الدراسة الكمية و الكيفية من الوقوف عند عامل آخر بدأ مساهما في خروج الأطفال إلى العمل و هو العامل الأبوي، و ذلك من خلال ظهور مساهمة مهنة الأب في موقف الأب من المدرسة و العمل، و لقد ظهر أن أبناء الموظفين البسطاء إذ أننا لم نسجل و لا حالة من الإطارات أو الإطارات السامية و الآباء الذين يمارسون مهنا حرة يخرج أبناءهم إلى العمل تاركين المدرسة ، و لقد ظهر تباينا بين المهنتين، فإن كان كلا النمطين من الآباء يخرج أبناءهم إلى العمل إلا أن النمط الثاني و هو المهن الحرة يخرج الأبناء بشكل أكثر تبكير و ظهر ذلك من خلال سن بداية الطفل للعمل و سن تركه للمدرسة و مستواه التعليمي.

فأبناء الذين يمارسون مهنا حرة امتازوا بانخفاض كبير في مستوى التعليمي الذي لم يتجاوز الطور الأول أو الثاني من التعليم الأساسي و بدأوا العمل في معظم الحالات قبل السن 11 سنة ، في حين أظهر أبناء الموظفين البسطاء تأخرا بسيطا عن في الخروج للعمل و الوصول إلى مستوى تعليمي أحسن لكنه يبقى ضعيفا. في البداية ربطنا ذلك بالمستوى التعليمي للآباء و خاصة أنه كان ذو دلالة إحصائية و قد رأينا كيفية تأثير المستوى التعليمي للأبوين في موقف الطفل من المدرسة و العمل، و من جهة أخرى مكنتنا الدراسة الكيفية من الوقوف على بعض النقاط التي تفسر تأثير مهنة الأب، حيث ظهر أن موقف الطفل السلبي من الدراسة يتزايد إذا كان الأب يمارس مهنة حرة، و يشهد المجتمع الجزائري ارتفاعا للمهن الحرة و التجار لأنها السبيل الوحيد الذي يمكن الأفراد من توسيع مدخولهم و الرفع من مستواهم الاقتصادي و التحسين من استهلاكه

لقد ساهم ظهور الاقتصاد الموازي و انتشاره الكبير و لا يمكننا إعطاء أرقام لأن من يعملون في هذا النوع من الاقتصاد غير مصرح عنهم و لا يمكن معرفة أعدادهم و يعتمد في العادة على التخمين و الملاحظة المجردة التي تشير في الغالب إلى التزايد الكبير لهذا النوع من المهن.

و أظهرت نتائج الدراسة الكيفية أن الآباء الذين يمارسون هذا النوع من النشاط يشجعون أبناءهم على العمل منذ سن مبكرة، بطريقة مباشرة من خلال إظهار موقفهم السلبي الصريح من المدرسة أو بطريقة غير مباشرة من خلال تعليم الطفل العمل باصطحابه على العمل في البداية في العطلة المدرسية، ثم بعد ذلك اصطحابه بشكل كلي عندما ترك المدرسة، فتسند في البداية للطفل أعمال تتماشى مع قدراته الجسمية و العقلية، ثم يتم الاعتماد عليه من أجل القيام بمهام توكل إليه.

و حتى و إن كان الأب لا يهدف إلى إبعاد ابنه عن المدرسة، لكن ذلك يجعل الطفل يوجه اهتمامه و طاقته نحو العمل، كما أنه لا يمكن إهمال العامل النفسي و المتمثل في التقمص و إعادة إنتاج نماذج الأولياء و خاصة إذا توفرت العوامل المساعدة على تسهيل عمل هذه الآلية كالتواجد في وسط اجتماعي و أسري يمجّد العمل و ينقص من قيمة المدرسة.

ترى Denot (1993) أن في المجتمعات التي تنهار فيها الكثير من القيم الاجتماعية تحت تأثير التغيير الاجتماعي السريع نشهد عودة للكثير من القيم القديمة، التي تصح قاعدة للجمعة و يتعلم فيها الأبناء مهن الآباء عن طريق التقليد فيقلد الطفل أباه كوسيلة لمحاولة التكيف و الاستعداد لمستقبل غير واضح المعالم.

خاتمة

إن مشكل عمل الأطفال مشكل عويص يستحق الوقوف عنده و وضعه تحت المجهر، لأنه عادة ما يكون مؤشرا على وجود خلل اجتماعي عميق، يرهن مستقبل المجتمع ككله و يدفع به إلى المجهول.

واعتبرت المدرسة و لا زالت تعتبر من أهم الأسلحة التي واجه بها المختصون زحف آفة العمل على الأطفال، و وجود ظاهرة عمل الأطفال تدل على فشل النظام التربوي و عجزه عن التكيف مع الوسط و مع المتغيرات التي تفرضها المعطيات المحلية و العالمية.

لقد حان الوقت للتفكير الجدي و التدخل من أجل إنقاذ الآلاف من الأطفال الجزائريين من برائن العمل و إرجاعهم إلى أحضان المدرسة، مدرسة متكيفة مع الأحداث، تستجيب بأكبر قدر ممكن لانتظارات و آمال الأفراد أو على الأقل تعليمهم مهنا تحضرهم للمستقبل حتى لا يقعوا فريسة للانحراف و الاستغلال منذ الصغر فيكونون وبالاً على المجتمع.

المراجع

- 1- الديوان الوطني للإحصاء، 2005، تحقيق حول التشغيل لدى الأسر الجزائرية لسنة 2004.
- 2- Boutefnouchet M, 2004, La société algérienne en transition, office des publications universitaire, Alger.

- 3- Denot, 1993, *Deux regards sur l'enfant travailleur africain*, Revue internatinnale du travail, Genève, OIT.
- 4- Lahlou, 2002, *Le travail des enfants au Maroc, Cadre Macro-économique et social*, INSEA .Rabat.
- 5- Manier B, 1999, *Le travail des enfants dans le monde, édition la découverte t Syros, Paris*
- 6- Organisation mondiale du travail, 2002, *Listes des ratifications des conventions internationales du travail*,(site Web : A:/ Listes des ratifications des conventions internationales du travail (APPLIS))
- 7- Ragui Assaad, 2001, *The effect of child work on school enrollment in Egypt*, Kidbiprb8.
- 8- Schlemmer B, 1996, *L'enfant exploité : oppression, mise au travail, prolétarisation*, ed : Karthala et Orstom, Paris.
- 9- Tzannatos Z, 1998, *Child labor an school enrollment in Thailand, social protection, discussion paper, no 9818, the work bank*.
- 10- Unicef, 1997, *La situation des enfants dans le monde, Rapport Unicef*, New York.
- 11- Zehraoui (sous la direction), 1999, *Famille d'origine algérienne en France, Etude sociologique des processus d'intégration*, L'Harmattan, Paris.